الأمين العام للأمم المتحدة يرحب باتفاق حل القضية الجنوبية والهيكل الجديد للدولة اليمنية

■ نيويورك/ سبأ:

رحب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون بوثيقة الاتفاق التي تم التوصل إليها في إطار مؤتمر الحوار الوطني في اليمن وتوقيعها مساء أمس الأول الاثنين، والمتضمنة الوضع المستقبلي لجنوب اليمن والهيكل الجديد للدولة اليمنية.

وأشاد أمين عام الأمم المتحدة في بيان تلاه المتحدث باسمه أمس بجهود مستشاره الخاص لشؤون اليمن جمال بنعمر، في تسهيل المفاوضات بشأن هذه القضايا خلال الأشهر الثلاثة الماضية وبشكل وثيق مع الرئيس عبد ربه منصور هادي وقادة الأحزاب والأطراف السياسية في اليمن.

وأوضح بان كي مون أن هذا الاتفاق ينص على إنشاء دولة اتحادية جديدة، ويحدد المبادئ التي ستقوم عليها فضلا عن كونه يحدد الآليات الخاصة بتمثيل الجنوبيين في السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية وكذلك في الخدمة المدنية، لافتا إلى أن الاتفاق قضى بأن يتولى الرئيس هادي تشكيل لجنة برئاسته تتولى تحديد عدد الأقاليم في الدولة الاتحادية الجديدة تمهيدا لإقامة دولة جديدة موحدة على أسس فيدرالية وديمقراطية، تراعي حقوق الإنسان وسيادة القانون والمواطنة المتساوية من خلال خلق هيكل وعقد اجتماعي للدولة

■ بان كي مون

الجديدة.

و دعا الأمين العام للأمم المتحدة في ختام بيانه جميع الأطراف في اليمن إلى مواصلة العمل معا بحسن نية وبالتعاون مع مستشاره الخاص بهدف حل القضايا العالقة والمضي قدما في عملية الانتقال السياسي.

رئيس الوزراء يعود إلى صنعاء بعد زيارة عمل رسمية ناجحة للجزائر

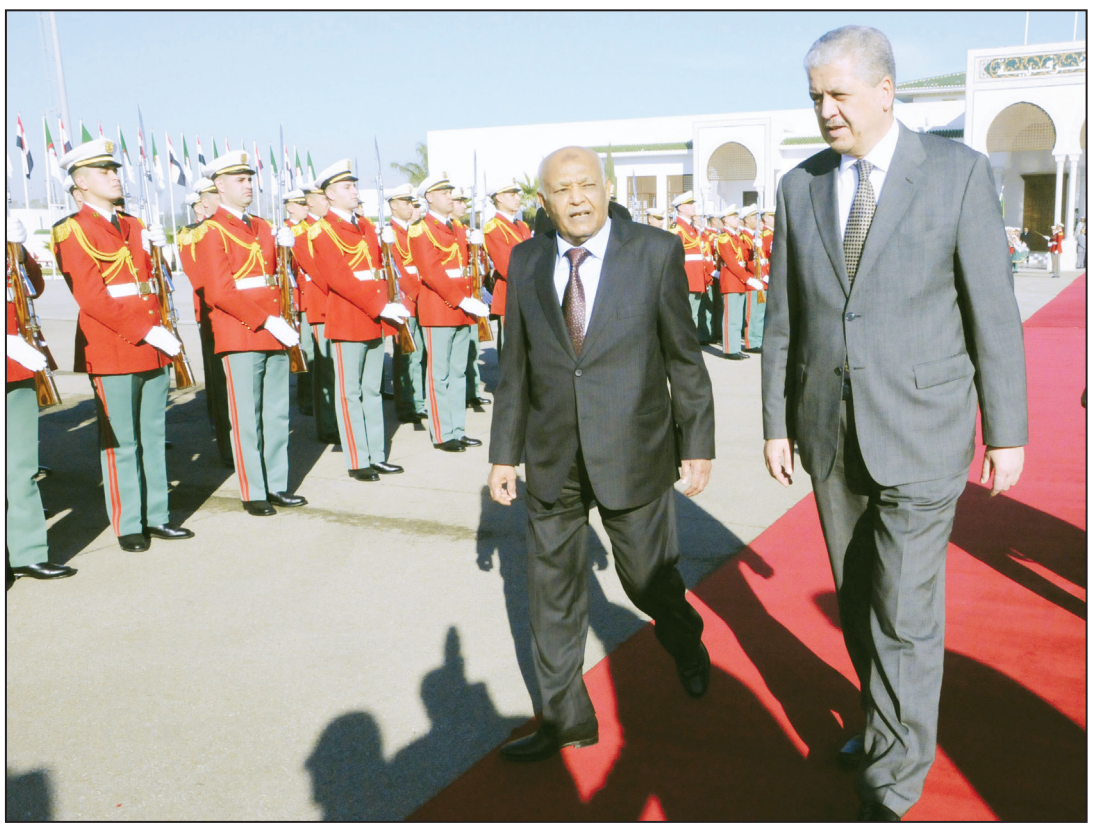

■ رئيس الوزراء آثناء مغادرته لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية

■ صنعاء /سبأ:

عاد الى العاصمة صنعاء مساء أمس رئيس مجلس الوزراء الاخ محمد سالم باسندوة بعد زيارة عمل رسمية ناجحة لجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، تلبية لدعوة نظيره عبدالمالك سلال.

ووصف الاخ رئيس الوزراء زيارته للجزائر الشقيق بالناجحة والهامة لتدعيم العلاقات التاريخية والاخوية التي تربط شعبي البلدين.. مشيرا الى خصوصية العلاقات الحميمة التي تربط الشعبين اليمني والجزائري.

وأكد الاخ باسندوة في تصريح صحفي ان هذه الزيارة التي قام بها للجزائر كبيرة بنتائجها وستكون فاتحة لعلاقة اكثر فاعلية بين البلدين والشعبين الشقيقين.. معربا عن تطلعه إلى ان يتمكن اليمن من خلال تطوير هذه العلاقة الاستفادة من خبرات الجزائر في استغلالها لثرواتها النفطية والغازية وتخطيها مشكلة الدين العام.

ونوه رئيس الوزراء الى ما لمسه خلال الزيارة من حرص اخوي على تمتين عرى العلاقات الاخوية والعمل المتبادل على تنمية المصالح المشتركة فضلا عن التأكيد الجزائري على إسناد اليمن في هذه المرحلة ومؤازرته لكافة الجهود المبذولة لتجاوز التحديات والمشاكل الراهنة والوصول به الى بر الامان.. لافتا الى انه تم الاتفاق خلال الزيارة على تعزيز مستوى التنسيق السياسي وتوسيع التعاون المشترك في مجالات النفط والتعليم العالي والفني والكهرباء والثروة السمكية.

كما ثمن ما لمسه من تقدير وحب لليمن واليمنيين من القيادة والحكومة والشعب الجزائري الشقيق، وتأكيدهم على تقديم كل ما يمكن لمساعدة اليمن والاستفادة من خبرات بلادهم .

وعبر رئيس الوزراء عن الاعتزاز بفخامة الرئيس الجزائري عبدالعزيز بوتفليقة نظرا لدوره النضالي والتاريخي، وما قام به من اصلاحات جوهرية في المجالات السياسية والاقتصادية وغيرها، واستطاع بحسن إدارته ان يجعل الجزائر تتخطى مسألة الدين العام وتحويلها من دولة مدينة الى دولة دائنة.

واعرب في ختام تصريحه عن شكره وتقديره لما حظي به والوفد المرافق له من كرم الضيافة وحسن الوفادة.

وكان الاخ رئيس الوزراء محمد سالم باسندوة قد غادر في وقت سابق مطار هواري بومدين الدولي، بالعاصمة الجزائر، حيث جرت له والوفد المرافق مراسيم التوديع المعتادة، وكان في مقدمة مودعيه الوزير الاول بجمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية الشقيقة عبدالمالك سلال وعدد من الوزراء والمسئولين الجزائريين، وسفير اليمن لدى الجزائر جمال عوض، والسفير الجزائري لدى اليمن عبدالوهاب بوزاهر، وعدد من اعضاء سفارة بلادنا بالجزائر.

وضم الوفد المرافق للاخ رئيس الوزراء وزراء كل من الثروة السمكية المهندس عوض السقطري والتعليم العالي والبحث العلمي رئيس الجانب اليمني في اللجنة الوزارية اليمنية الجزائرية المشتركة المهندس هشام شرف والمالية صخر الوجيه والتخطيط والتعاون الدولي الدكتور محمد السعدي والزراعة والري المهندس فريد مجور وأمين عام مجلس الوزراء حسن حبيشي ومدير مكتب رئيس الوزراء سالم بن طالب ومستشاري رئيس الوزراء على الصراري وراجح بادي.

وقد صدر في ختام الزيارة بيان مشترك يمني جزائري تم التأكيد فيه على العلاقات الاخوية والحرص المتبادل على تعزيز التعاون في مختلف المجالات، فضلا عن مواقف البلدين ازاء عدد من القضايا الوطنية والعربية والاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وفيما يلي نص البيان :-

"تجسيدا للروابط التاريخية والحضارية والاخوية القائمة بين الجمهورية اليمنية والجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبدعوة كريمة من السيد عبدالمالك سلال الوزير الاول قام رئيس مجلس الوزراء السيد محمد سالم باسندوة بزيارة رسمية الى الجزائر من 22 - 24 ديسمبر 2013م الموافق لـ 19 الى 21 صفر 1435هـ، على رأس وفد وزاري هام يضم وزراء التخطيط والتعاون الدولي، المالية، الثروة السمكية، الزراعة والري، والتعليم العالي.

وقد عبر السيد رئيس مجلس وزراء الجمهورية اليمنية عن سعادته بزيارة الجمهورية الجزائرية الشقيقة وما لقيه من اهتمام ومتابعة لدى القيادة والحكومة الجزائرية لتطور الاوضاع في اليمن وحرصهم الصادق للوقوف مع اليمن لرفع التحديات التي تواجهه وبناء المؤسسات الجديدة وارساء دولة القانون بما يحقق تطلعات وطموحات الشعب اليمني.

كما نوه بالإصلاحات السياسية الهامة التي باشرتها الجزائر على درب المصالحة الوطنية وتكريس الديمقراطية والتعددية والحرية والعدالة الاجتماعية لكافة مواطنيها. وجدد شكره للجزائر على تضامنها مع اليمن والوقوف الى جانبه في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخه المعاصر.

كما خص السيد محمد سالم باسندوة باستقبال من رئيس مجلس الامة السيد عبدالقادر بن صالح ورئيس المجلس الشعبي الوطني السيد محمد العربي ولد خليفة.

وفي جو اخوي مفعم بالتفاهم، جرت محادثات على انفراد بين السيد محمد سالم باسندوة والسيد عبد المالك سلال، ثم توسعت لتشمل وفدي البلدين، بحثا فيها السبل الكفيلة لدعم وتطوير العلاقات الثنائية في كافة المجالات، كما تناولت استعراض القضايا العربية والاقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.

وخلال المباحثات الثنائية التي جرت بين رئيس الوزراء والوزير الاول الجزائري تم استعراض العلاقات الثنائية القائمة بين البلدين والسبل الكفيلة بتعزيزها في مختلف المجالات بما يخدم المصالح العليا للشعبين الشقيقين، كما تبادلا وجهات النظر بخصوص تطور الاوضاع السياسية والاقتصادية على المستوى العربي والاقليمي والدولي.

وعلى المستوى الثنائي اكد الطرفان على ان العلاقات الاخوية بين البلدين تتسم بالاحترام المتبادل والتضامن وعلى مساندة الجزائر لوحدة اليمن واستقراره في مواجهة التهديدات المختلفة والاشكال التي تواجهه، ودعمها للمبادرة الخليجية واليتها التنفيذية، كما شاركت بانتظام في اجتماعات مجموعة اصدقاء اليمن بالرياض ولندن ونيويورك من اجل تقديم الدعم المناسب لليمن وانجاح مسار الحوار الوطني.

وفي هذا السياق ثمن الجانب اليمني الجهود الجزائرية المعتبرة لاسيما تضامنها ومؤازرتها لليمن في مواجهة التحديات الاقتصادية والمالية، كما عبر الجانبان عن ارتياحهما على التعاون القائم واكدا على ضرورة تعزيزه، خاصة في قطاع النفط والمعادن وفي مجالات اخرى تخص الموارد البشرية كالتعليم العالي والبحث العلمي والتكوين المهني والشباب والرياضة وفي مجال الصحة والصحافة والاعلام، وميادين اخرى لاتقل اهمية عن سابقاتها.

كما اشاد الطرفان بالتميز الذي يطبع العلاقات الثنائية القائمة على اساس التشاور السياسي في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك ، واتفقا على استئناف العمل الثنائي المشترك من خلال تفعيل الآليات التي تحكمه لاسيما عقد اجتماع لجنة المتابعة واجراء تقييم شامل لعلاقات التعاون الثنائية في مختلف المجالات منذ انعقاد الدورة العاشرة للجنة المشتركة بصنعاء شهر يوليو 2010 وتحديد الاولويات ووضع خطة عمل مستقبلية لتعزيزها.

وفي هذا الصدد اعرب الطرفان عن ارتياحهما للنتائج التي تمخضت عنها الزيارات المتبادلة بين الوزراء وكبار المسؤولين في البلدين واكدا على ضرورة تعزيز التعاون الثنائي لاسيما في مجالات الاقتصاد والطاقة والتجارة والاستثمار والفلاحة والصيد البحري والاعلام والاتصال والموارد البشرية.

كما عقد السادة الوزراء اليمنيون لقاءات ثنائية مع نظرائهم الجزائريين، خصصت لتقييم التعاون الثنائي بين البلدين واعطائه نقلة نوعية ودراسة السبل الكفيلة بتعزيزه بما يتماشى والامكانيات المتاحة في البلدين، بما يحقق تطلعاتهما في تحقيق النمو والازدهار، ومواجهة التحديات الماثلة اقليميا ودوليا.

اما على المستوى العربي والاقليمي والدولي، فقد اكد الطرفان على تطابق وجهات نظرهما حيال جل القضايا العربية والاقليمية والدولية بما يتوافق والمبادئ والشرعية الدولية، مجددين تمسكهما بمنهج التشاور والتنسيق بينهما في مختلف القضايا ذات الاهتمام المشترك.

كما اكد الطرفان التزامهما بمواصلة العمل الجاد من اجل دعم مسيرة العمل العربي المشترك، بما يمكن من مواجهة التحديات القائمة وتحقيق طموحات الشعوب العربية في التقدم والرقي.

وفيما يخص القضية الفلسطينية شدد الجانبان على اهمية ايجاد حل عادل وشامل ودائم للصراع العربي الاسرائيلي يقوم على اساس قرارات الشرعية الدولية ومرجعيات السلام والمبادرة العربية للسلام، وبما يمكن الشعب الفلسطيني من اقامة دولته الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف على حدود 1967م وبما يضمن استعادة كافة الاراضي العربية الاخرى المحتلة بما فيها الجولان السوري ومزارع شبعا وكفر شوبا في جنوب لبنان.

وفيما يخص الازمة السورية، جدد الطرفان دعوتهما لايقاف اعمال العنف والتقتيل مهما كان مصدره، وشددا على ضرورة حل الازمة سياسيا وعبر الحوار الشامل بين كل الاطراف السورية بما يضمن سيادة سوريا ووحدتها الترابية، وينأى بها عن خطر التدخل الاجنبي.

كما اكد الطرفان دعمهما لمهمة المبعوث الخاص المشترك لجامعة الدول العربية والامم المتحدة السيد الاخضر الابراهيمي وللجهود الدولية الرامية لعقد مؤتمر جنيف 2 بما يمكن سوريا من ايجاد الآليات الضرورية للخروج من ازمتها ويقي المنطقة من تداعياتها السلبية.

كما اكد الجانبان على اهمية جعل منطقة الشرق الاوسط خالية من اسلحة الدمار الشامل وفقا لقرارات الشرعية الدولية، وطالبا المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته والضغط على اسرائيل لاجبارها على الانضمام الى معاهدة عدم الانتشار النووي واخضاع منشآتها النووية الى نظام الضمانات الشامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتعلق باتحاد المغرب العربي اشاد اليمن بتمسك الجزائر بالاتحاد المغاربي باعتباره خياراً استراتيجيا لا محيد عنه لتطور المنطقة ومواجهة التحديات المتعددة والاشكاليات التي تحدق بها، ولتحقيق طموحات الشعوب المغاربية في التقدم والرقي، وفي هذا السياق يثمن اليمن عاليا الاجتماع المغاربي الذي عقد بالجزائر لبحث اشكالية الامن في المنطقة الذي عقد في شهر يوليو 2012م.

كما يثمن اليمن ما تقوم به الجزائر من دعم لدول الجوار لاستعادة الامن والاستقرار فيها، ومرافقها لاستكمال مسارها الديمقراطي وكذا في مجال التنسيق الامني على مستوى المناطق الحدودية لمكافحة الارهاب والجريمة المنظمة خاصة في ظل تنامي نشاط التنظيمات الارهابية وتفاقم ظاهرة الارهاب بمختلف انواعه.

وفيما يخص قضية الصحراء المغربية، اكد الطرفان على تمسكهما بقرارات ولوائح الامم المتحدة ذات الصلة وعلى دعم مساعي المبعوث الخاص للامين العام للامم المتحدة لايجاد حل عادل ودائم يرضي الطرفين.

اما بخصوص الوضع في منطقة الساحل، ثمن اليمن الدور المهم الذي تقوم به الجزائر في استقرار المنطقة، وكذا جهودها المقدرة لدعم دول المنطقة لتجاوز المرحلة الانتقالية وظروفها الصعبة وبما يمكنها من توفير اسباب التنمية، ويدرأ عنها الاخطار المحدقة ولاسيما الارهاب والجريمة المنظمة وتهريب المخدرات والسلاح.

وفي سياق آخر ، جدد الجانبان ادانتهما للارهاب بجميع اشكاله ومظاهره، وشددا على اهمية وضرورة تكثيف الجهود من اجل مكافحته واستئصال جذوره ومعالجة اسبابه، كما شددا على تجريم دفع الفدية وكل عمليات واشكال القرصنة.

وفيما يخص ظاهرة الهجرة غير الشرعية، فان الجزائر تدعو المجتمع الدولي لدعم جهود اليمن لمعالجة انعكاساتها السلبية، بما يكفل الكرامة الانسانية.

وقد عبر معالي رئيس مجلس الوزراء اليمني، باسمه وباسم الوفد المرافق له، عن عميق الشكر والتقدير لفخامة الرئيس عبدالعزيز بوتفليقة ولدولة الوزير الاول السيد عبدالمالك سلال، وللشعب الجزائري الشقيق لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة والوفادة التي حظي بها والوفد المرافق له، خلال زيارته الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية الشقيقة.

دعا طرفي النزاع في صعدة إلى إنهاء التوتر

البرلمان يصادق على اتفاقية قرض توسعة طريق صنعاء ـ الحديدة

■ من جلسة مجلس النواب

■ صنعاء /سبأ:

صادق مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة نائب رئيس المجلس الأخ محمد علي سالم الشدادي، على اتفاقية قرض مشروع تأهيل وتوسعة طريق صنعاء - الحديدة المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي بمبلغ ثلاثين مليون دينار كويتي ما يعادل مبلغ 106 ملايين دولار أمريكي .

جاءت تلك المصادقة بعد مناقشة المجلس تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط وبحضور وزير الأشغال العامة والطرق المهندس عمر عبد الله الكرشمي الذي ألتزم بتوصيات المجلس باسم الحكومة .

وكانت التوصيات تضمنت التأكيد على العمل على توفير المساهمة الحكومية والمقدرة بـ (15%) من إجمالي قيمة المشروع وإنزال مناقصات تنفيذ مقاطع الطريق الثلاثة كل على حدة في مناقصات محلية ودولية وفق أجود المواصفات للشركات المؤهلة الراغبة في دخول المنافسة على تنفيذ تلك المناقصات وعدم صرف أي مبلغ من حصيلة هذا القرض إلا في الأغراض المخصصة له وصرف أي وفر في صالح المشروع وكذا الإسراع في توفير التمويل اللازم لمشروع نفق مناخة بحيث يتم العمل على تنفيذ مشروع تأهيل وتوسعة الطريقة بالتزامن مع تنفيذ مشروع شق النفق ، وذلك للاستفادة من المشروع بجميع مكوناته في أقرب وقت ممكن بالإضافة إلى موافاة اللجنة المشتركة بتقارير فصلية حول مستوى تنفيذ المشروع الممول من حصيلة هذا القرض.

من جانب آخر ادرج المجلس في جدول اعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض مشروع استصناع لتمويل مشروع ودعم وتشغيل الشباب من خلال أشغال عامة كثيفة العمالة المبرمة بين حكومة بلادنا والبنك الإسلامي للتنمية بمبلغ 50 مليون دولار مليون دولار أمريكي.

كما ادرج في جدول أعماله تقرير اللجنة المشتركة من لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية قرض مشروع تطوير شبكة نقل وتوزيع الكهرباء في مدينة عدن . المنصورة . خور مكسر . الخساف المبرمة بين حكومة بلادنا والصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية بمبلغ عشرة ملايين دينار كويتي ما يعادل مبلغ 35 مليون دولار امريكي .

وتطرق أعضاء المجلس بصورة عامة إلى مستجدات الأوضاع في محافظة صعده ومنها منطقة دماج.

وفي سياق ذلك أكد المناقشون على أن تتحمل الحكومة مسئوليتها الدستورية القانونية في متابعة الأوضاع في المحافظة والقيام بدورها ومسئوليتها تجاه الأوضاع في المحافظة..داعيين طرفي النزاع إلى وقف سفك الدماء الغالية وإنهاء التوتر بالمحافظة والاحتكام إلى لغة العقل والمنطق واستشعار المسئولية الوطنية في اللحظة التاريخية ومساعدة اللجنة الرئاسية والبرلمانية في أداء مهامها.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابقة ووافق عليه وسيواصل أعماله يوم غدٍ الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

تركيا ترحب باتفاق حل القضية الجنوبية وتعده تجسيدا للحكمة اليمنية

■ صنعاء /سبأ:

رحبت الجمهورية التركية بالاتفاق على وثيقة الحل العادل للقضية الجنوبية التي وقعتها المكونات السياسية في اللجنة المصغرة المنبثقة عن فريق القضية الجنوبية بمؤتمر الحوار الوطني الشامل يوم أمس.

جاء ذلك في بيان أصدرته السفارة التركية بصنعاء أمس .

وقالت السفارة في البيان:" إن تركيا، حكومةً وشعباً، كانت على الدوام على ثقة كاملة في قدرة الشعب اليمني على الوصول إلى إجماع بخصوص تحقيق مستقبل أفضل لنفسه".

وأضافت:" إنه لمن دواعي سرورنا أن نراقب الحكمة اليمنية وهي تسود المشهد".

وهنأت السفارة التركية جميع الأحزاب والأفراد في اليمن الذين ساهموا مباشرة في جهود حثيثة للوصول إلى هذا الإجماع.. مؤكدة أن الحكومة التركية والشعب التركي سوف يستمران في دعمهما للشعب اليمني والحكومة اليمنية في سعيهما الحثيث نحو الاستقرار، الأمان، والازدهار في اليمن.

في اجتماع مشترك للسلطة المحلية واللجنة الرئاسية بحضرموت

الديني يؤكد ضرورة وضع جدولة مزمنة لتحقيق مطالب أبناء حضرموت

■ المكلا / سبأ:

ناقش اجتماع مشترك عقد أمس في مدينة المكلا برئاسة محافظ حضرموت خالد سعيد الديني وضم قيادات السلطة المحلية وعدداً من أعضاء مجلسي الشورى والنواب واللجنة الرئاسية برئاسة نائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع آلية تنفيذ ما أتفق عليه من خطة وإجراءات عملية لتحقيق المطالب الحقوقية المقدمة من أبناء محافظة حضرموت والتي وجه بها الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية .

وتطرق الاجتماع الذي حضره نائب رئيس مجلس الشورى عبدالله صالح البار إلى الجهود المبذولة لتفعيل أداء إدارات الأمن في المحافظة والمديريات بما يعزز دعائم الأمن والاستقرار والحفاظ على السكينة العامة .

وفي الاجتماع تحدث محافظ حضرموت حول الظروف الأمنية الراهنة التي تمر بها المحافظة وما ينبغي اتخاذه من إجراءات وتدابير للحفاظ على أمنها واستقرارها .. مشيراً في هذا الاتجاه إلى تجاوب الجميع مع المطالب الحقوقية المشروعة التي تهم كل أبناء حضرموت دون استثناء والتي تنسجم مع مخرجات حلف قبائل حضرموت الذي انعقد في وادي نحب في العاشر من ديسمبر الجاري .

ولفت إلى ضرورة وضع جدولة مزمنة لتحقيق هذه المطالب الحقوقية بما يخدم المحافظة ومصلحة أبنائها .. مؤكدا أهمية أن يضطلع أبناء المحافظة بمختلف تكويناتهم الاجتماعية وتوجهاتهم السياسية بدور فاعل في دعم الجهود الخيرة التي تستهدف تحقيق مصلحة أبناء المحافظة واستتباب الاستقرار والسكينة فيها والحفاظ على المصالح والممتلكات العامة والخاصة .

وحث المحافظ الديني الأحزاب والتنظيمات السياسية والمنظمات المدنية والجماهيرية والنقابية وفعاليات المجتمع من علماء وخطباء مساجد ومشايخ ووجهاء وأعيان وشخصيات اجتماعية وثقافية وإعلامية وكل الخيرين إلى العمل بروح الفريق الواحد في خدمة المحافظة وتفويت الفرصة على من يريد الإضرار بمصالح أبنائها وتشويه سمعتهم الناصعة على مر التاريخ .

وقال المحافظ الديني أن ما جرى في مدينة المكلا وعدد من مدن المحافظة من أعمال نهب وسلب وفوضى وتخريب لا يعبر بأي صلة عن قيم وأخلاق وسلوكيات أبناء المحافظة الحضارية والأخلاقية ولا بحقهم في التعبير السلمي عن المطالب الحقوقية .. مشيداً بتعاون كل الخيرين والشرفاء من أبناء محافظة حضرموت مع الجهود المبذولة من قبل الأجهزة الأمنية والعسكرية في الحفاظ على الأمن وتحقيق السكينة العامة وبث روح الاطمئنان في نفوس المواطنين والتصدي للعناصر الخارجة عن النظام والقانون التي كانت تريد العبث بالممتلكات العامة ومصالح المواطنين والدفع بحضرموت إلى الهاوية .

ودعا أجهزة ووسائل الإعلام المختلفة التي تجنب خطاب التحريض والإثارة والترويج للشائعات والأكاذيب مشيراً إلى أن ذلك يحرف هذه الوسائل والمنابر الإعلامية عن تأدية رسالتها النبيلة ويفقدها المصداقية .

وطمأن محافظ حضرموت الجميع بأن هناك توجهات جادة لتحقيق كافة المطالب والحقوق المشروعة لأبناء المحافظة على أرض الواقع.

من جانبه أوضح نائب وزير الداخلية اللواء الركن علي ناصر لخشع أن هناك إجراءات عملية سوف تتخذ لتعزيز هيبة الدولة والقانون والحفاظ على الأمن والاستقرار المحافظة.

وقال أن من بين هذه التوجهات تقديم كشوفات كاملة بمنتسبي وزارة الداخلية من أبناء المحافظة إلى قيادة السلطة المحلية ممثلة بالأخ المحافظ الذي بدوره سيقوم بتوزيعها على مديري عموم المديريات. منوها بأن مدير عام المديرية سيكون ابتداء من الأول من يناير القادم المشرف الأول على امن مديريته وسيتم تخويله اتخاذ أية إجراءات أمنية سواء ما يتعلق بالنقاط أو الدوريات في إطار مديريته ورفعها إلى اللجنة الأمنية العليا لإقرارها .

وأشار اللواء لخشع إلى أنه سيتم اتخاذ جملة من الإجراءات العاجلة وبما يعزز الأمن والاستقرار في المحافظة ويحافظ على الممتلكات والمصالح العامة والخاصة ومن بينها تعزيز جاهزية أمن المحافظة سواء في المكلا أو سيئون بأفراد من منتسبي الأمن من أبناء المحافظة العاملين في قوى الانتشار الأمني في المحافظات الأخرى وعودتهم لمزاولة نشاطهم وعملهم الأمني في المحافظة بالإضافة إلى رفد الأمن العام خلال الأسبوع القادم بدفعة جديدة من أبناء المحافظة يتم تدريبها حالياً في معسكر التدريب في ذمار وكذا اتخاذ إجراءات إدارية للراغبين في التقاعد ممن بلغوا الأجلين وكبار السن والمرضى وإحلال أفراد جدد من أبناء المحافظة بدلاً عنهم .

وشدد اللواء لخشع على تحمل الجميع مسؤولياتهم الدينية والأخلاقية في حفظ الحياة الآمنة والمستقرة في المحافظة وأن يضطلع أبناؤها بدور كبير في تفويت الفرصة على العناصر الإجرامية التي تحاول اختلاق المشاكل والأزمات وإشاعة الفوضى في المجتمع .

وتحدث في الاجتماع عدد من أعضاء مجلسي الشورى والنواب وقيادات السلطة المحلية معبرين عن أدانتهم لأعمال الشغب والفوضى والتخريب التي شهدتها مدينة المكلا خلال اليومين الماضيين وما أسفر عنها من أرباك وإقلاق للحياة الآمنة في هذه المدينة .. مشيرين إلى أن هذه الأعمال الخارجة عن النظام والقانون مرفوضة من جميع أبناء حضرموت وينبغي أدانتها من الجميع لما تلحقه من تشويه وإساءة لسمعة أبناء المحافظة ولمطالبهم وحقهم السلمي في التعبير عن المطالب الحقوقية.

وأكد المتحدثون ضرورة العمل بصورة عاجلة لتحقيق كافة المطالب المشروعة لأبناء المحافظة وبخاصة تعزيز الجوانب الأمنية بما يحافظ على الأمن والاستقرار والوئام والسلم الاجتماعي لما من شأنه إفشال المخططات الرامية إلى زعزعة صفو الحياة المستقرة.

وأشار المتحدثون إلى التوظيف السياسي الرخيص للمطالب الحقوقية بأنها لا تخدم أبناء المحافظة ولا تحقق مطالبهم المشروعة .. مشددين على التواصل مع جميع أبناء المحافظة بمختلف شرائحهم ومكوناتهم الاجتماعية في بث روح التعاون والطمأنينة ودعوة قيادات الأحزاب والتنظيمات السياسية ونشطاء منظمات المجتمع المدني والمثقفين والإعلاميين وخطباء المساجد إلى توحيد الناس على الخير والعمل المشترك الذي يخدم مصلحة البلاد والعباد وعدم الانجرار وراء دعوات الفوضى والتخريب الهادفة إلى تمرير مشاريع هدامة لا تنسجم مع أخلاقيات وقيم أبناء المحافظة .